ان هذا التوافق بين برنامجي الليكود والعمل أسفر عن نتيجتين هامتين، على الصعيد السياسي. فمن جهة، اختار حزب العمل المشاركة في الحكومة الائتلافية بعد الانتخابات، ولم ينتقل الى المعارضة للدفاع عن برنامجه السياسي. لقد كان بيرس يردّد، دائماً، عبارة «من الافضل ان نكون رأساً في المعارضة على ان نكون ذَنَباً في الائتلاف». ولكنه، تجاه معطيات الواقع الذي تمخّضت عنه الاحداث في المناطق المحتلة، انحاز الى الخيار الثاني، حتى لا يفقد مواقعه في المعارضة أيضاً. وكانت محصلة كل ذلك البرنامج السياسي الذي تبنّته حكومة الوحدة، برئاسة شامير، والذي لا يعدو كونه نسخة مشوّهة من اتفاقيتي كامب ديفيد، لا تعطي للفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي دون سيادة على الارض. ومن جهة أخرى، فان مشروع الانتخابات الذي طرحه رابين، وأيّده شامير، ثمّ تبنّته الحكومة الاسرائيلية، شكّل تجاوزاً عملياً لبرنامج حزب العمل. ومع ذلك، فقد أيّد حزب العمل هذا المشروع، غير ان الليكود، وبتأثير القوى الاكثر تطرّفاً فيه، تراجع عن هذا المشروع، ووضع مجموعة تحفظات تفرغه من أي مضمون. ففي اجتماع مركز الليكود، في تموز (يوليو) الماضي، ألقى شامير بياناً سياسياً تضمّن توضيحاته لخطة الانتخابات في المناطق المحتلة. وقد جاء في ذلك البيان ما يلي: ١ ـ مواصلة عملية السلام بموجب اتفاقيتي كامب ديفيد؛ ٢ ـ عدم مشاركة عرب القدس الشرقية في الانتخابات؛ ٣ ـ تصفية العنف (الانتفاضة)، قبل بدء أي مفاوضات مع العرب؛ ٤ ـ استمرار الاستيطان في الضفة والقطاع؛ ٥ ـ لن تكون هناك سيادة «غريبة» على أي جزء من «أرض ـ اسرائيل»؛ ٦ ـ عدم اجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع ذلك، فان نسف مشروع الانتخابات لم يدفع حزب العمل الى مغادرة مواقعه في السلطة. فما زال قانعاً بوجوده الراهن، كذيل في الائتلاف الحاكم. ويبدو ان ادراك حزب العمل للتحوّلات الجارية على الخارطة السياسية في اسرائيل، وتقلّص قاعدته الجماهيرية، يوماً بعد يوم، تدفعه الى التشبّث بمواقعه في السلطة، والى مجاراة الليكود في طروحاته السياسية المتطرفة.

وبصورة عامة، فان استجابة اسرائيل لطروحات التسوية، لا تبدو، اليوم وبعد عامين من الانتفاضة الفلسطينية المتواصلة، أفضل منها في السابق. بل ان اسرائيل تبدو، اليوم، أكثر صلفاً وتطرفاً، وأقل رغبة في تحقيق السلام. وقد عبّر شامير، منذ مدة ليست ببعيدة، عن هذا الموقف، عندما قال: «لن تكون هناك دولة عربية ثانية في أرض ـ اسرائيل؛ وان اسرائيل تؤمن بالسلام؛ الّا اننا لسنا مستعجلين، ولن نخضع للضغوط»[٣٢].

فمن الواضح ان خطة الانتخابات في الاراضي المحتلة (خطة شامير ـ رابين) التي تتبنّاها الحكومة الاسرائيلية لا تهدف الّا الى كسب المزيد من الوقت، على أمل اجهاض الانتفاضة، وتخفيف الضغوط الدولية عن الكيان الصهيوني، وتحسين صورة هذا الكيان لدى اصدقائه في الغرب. وقد أعلن شامير عن جملة الاهداف المتوخّاة من خطة الانتخابات هذه، عندما قال: «انه، في غياب الوسائل الممكنة لتصفية الانتفاضة، فانه يعوّل كثيراً على ' خطته' في اثارة الخلاف داخل الانتفاضة، وفي صفوف العالم العربي»[٣٣]. وقد علّق كاتب اسرائيلي على مشروع الانتخابات الذي تبنّاه شامير، فكتب: «ان مبادرة شامير ليست سوى مشروع وهمي، الهدف منه الهاء الرأي العام العالمي وغشّ الذات»[٣٤].

وهكذا، يبدو ان اسرائيل قد أغلقت، عملياً، كل السبل نحو تسوية حقيقية في المنطقة؛ وان رهانها الاساسي ينصبّ على مناورة لكسب الوقت لانهاء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، أو الحدّ من فعاليتها. وقد عبّر رئيس معهد البحوث الاستراتيجية التابع لجامعة تل ـ أبيب، اهارون ياريف،